

الجوانب التي كانت تحت سيطرة أشخاص متنفذين في السلطة.

كان على السلطة أن تشرك الخبراء والمختصين والمستشارين والكتاب والأكاديميين ورجال الأعمال في المفاوضات كما فعل الطرف الآخر، لكن هذا لم يحدث وكان المقربون من صنع القرار يقومون بهذه المهمة.

وكان من المفترض أن يتم الاستفادة من القطاع السياحي، باستقطاب السياح إلى الأراضي الفلسطينية حيث كان من المفترض قدوم عشرة ملايين سائح للأراضي الفلسطينية بحلول عام ٢٠١٠، لكن إعادة احتلال المدن والأراضي الفلسطينية جعل ذلك الأمر صعباً جداً بل مستحيلاً.

ويجب إعادة النظر في عدد الموظفين الذين يتقاضون رواتب دون عمل في كثير من الأجهزة، وإعادة جدولة الديون بالنسبة للمستثمرين الذين جاؤوا وأثرت الأحداث عليهم فهبوا.

كما يجب إعادة جدولة الديون، وعلى المجلس الفلسطيني للإعمار «بكدار» إعادة دراسة الوضع الاقتصادي بشكل جيد من قبل مختصين من الداخل والخارج، وعمل دراسة لقطاع الصناعة والخروج بتوصيات لحل الأزمة الاقتصادية وتحسين الوضع.

وللأسف الدعم الذي يأتي من الخارج يوجه للإنشاءات والعمارة والوظائف والبنية التحتية كما هو للبلديات وقطاع الخدمات، ولا تأتي أية أموال للمشاريع الإنتاجية.

- كيف يمكن أن تكون خطة شارون للانفصال عن

الفلسطينيين مصلحة فلسطينية؟

■ إذا كان الانفصال يؤدي إلى انسحاب كامل من الأراضي الفلسطينية فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تطوير الاقتصاد الفلسطيني، لكن إذا تم الانسحاب من منطقة وزيادة الاستيطان في أخرى فهذا لا يعتبر انسحاباً ولا يغير من الوضع القائم شيئاً، كما أن الانسحاب المتوقع لا يعطي الجانب الفلسطيني الصلاحية والسيطرة على المعابر والموانئ. لأن سيطرة الاحتلال على المعابر تخلق مشاكل للاقتصاد الفلسطيني، كما أن بقاء التواجد العسكري الإسرائيلي سيبقى موجوداً حتى بعد الانسحاب من غزة.

- كيف تقيم مستقبل الاقتصاد الفلسطيني؟

■ على الأرض لا توجد بوادر حل، والإجراءات المسموسة على الأرض من حصار وإغلاق واغتيالات واعتقالات تُبعد الأمل في أن يستعيد الاقتصاد الفلسطيني عافيته وتبقيه مشوهاً طالما الوضع كما هو عليه. لأنه كما أسلفت يتطلب نجاح الاقتصاد الاستقرار والهدوء مع وجود مبادرات سياسية تؤدي إلى حل شامل. ■

من انعدام الحرية وقلة إمكانيات النقل والشحن، وأراد الاحتلال مع قدوم السلطة أن يدمر الاقتصاد الفلسطيني ويضربه خاصة عندما وجد الاحتلال أنه بدأ يأخذ دوره وينهض، وعندما وجدت المواطن الفلسطيني قادراً على النهوض بشكل سريع، ولديه العقليات التي يمكن أن تنهض به.

لكن دون استقرار وفي ظل الإغلاقات ودون وضع هادئ لا يمكن أن يتحقق النهوض المنشود، وهذا تسبب في تقييد الحركة وانخفاض إنتاجية المصانع وتسريع العمال.

- وأين أخفقت السلطة الفلسطينية في معالجة

القضايا الاقتصادية؟

■ هناك إخفاقات في جانب السلطة التي مرت بظروف صعبة ولا يوجد لها استقلالية وإمكانيات مادية، حيث بدأت بالبنية التحتية والطرق والعمارة وتأثيث مكاتبها. ورغم بعض الإنجازات، إلا أن الفساد المالي والإداري انتشر واتسعت ظاهرة الاحتكارات للمشاريع، وشهدت السنوات الماضية عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ولوحظ غياب بعض الوزراء عن وزاراتهم، وانخرط بعضهم في العمل السياسي ولم يعطوا الأولوية لهذه الوزارات، التي يفترق كثير منها إلى وضع استراتيجي وخطط ورؤى مستقبلية، أضف إلى ذلك أن كثيراً من المسؤولين غير مؤهلين وغير مختصين ولا يعطون الوقت الكافي لأشغالهم ومهامهم نتيجة الظرف السياسي الراهن، مما خلق تسيباً في العمل مع انعدام الرقابة والمحاسبة أحياناً.

وإضافة إلى ما سبق تعاني السلطة من تضارب الصلاحيات، فعلى المستوى القانوني تتخذ القرارات المشجعة للقطاعات الإنتاجية الفلسطينية، لكن هناك ازدواجية في صنع القرار وتناقضاً بين القرارات وهو ما يؤثر سلباً على عجلة الاقتصاد.

كما انتشر الفساد والمفسدون والرشوات دون محاسبة بسبب عدم وجود الشفافية وانتشار الولاءات السياسية والوساطة التي تلعب دوراً في صنع القرار. ولم تستطع السلطة التشريعية أن تلجم السلطة التنفيذية ومحاسبة المفسدين بسبب الكثير من العوقات. فالسلطة التنفيذية غير موجودة الآن والمحاكم وقراراتها معطلة، وانتشر التدخل بين اللجنتين التنفيذية والتشريعية.

- ما الذي كان يمكن للسلطة فعله لتحسين

الاقتصاد ولم تفعله؟

■ أعتقد أن السلطة كان من المفترض أن تشجع الاستثمار والمستثمرين وأن تحسن أداها إلا أنها تعاملت بازدواجية في صنع القرار، لكن الفترة الأخيرة شهدت تحسناً ملحوظاً وبدأت ملامح الإصلاح تظهر في بعض

عملية التنقل في الطرق الوعرة، إضافة إلى الآثار الناتجة عن ارتفاع الأجور والتفتيش على الحواجز، والإغلاقات في نقل المواد الخام وانتشار ظاهرة النقل بطريقة «الخلف للخلف» وهي غير موجودة إلا في فلسطين، أي تقف سيارة على الحاجز وتقابلها أخرى من الخلف لأخذ البضاعة حيث يتم تنزيلها شاحنة إلى أخرى. وهذا كله مردوده سلباً على الاقتصاد الفلسطيني.

- ما طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني

والإسرائيلي، وماذا فعلت السلطة لاستقلال الاقتصاد الفلسطيني؟

■ أعتقد أن الاقتصاد الفلسطيني ظل مرتبطاً بالاقتصاد الإسرائيلي، لأن (إسرائيل) هي المسيطرة على الأرض وعلى الموانئ والأجواء والمعابر، كما تستغل الوضع لصالحها على حساب الاقتصاد الفلسطيني.

ولا يمكن فصل الاقتصاد الإسرائيلي عن الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة حاجة (إسرائيل) إلى العمالة، وثبت أن اعتماد الإسرائيليين على العمالة الأجنبية سياسة فاشلة تقرب العامل الفلسطيني وقلة تكلفته.

كما أن (إسرائيل) لن تكون سوقاً للمنتجات الفلسطينية لأن الإسرائيلي حساس جداً من المنتج الفلسطيني، وسبق أن نظمت إحدى المظاهرات رفع فيها لافتة كتب عليها «الحذاء العربي يدوس علينا» في إشارة إلى غزو صناعة الأحذية للسوق الإسرائيلية.

وهنا أشير إلى أهمية أن يكون هناك علاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد العربي رغم وجود إعاقات من الاحتلال، وأعتقد أن الدول العربية مستعدة لفتح أبوابها أمام الصناعة الفلسطينية، ومستعدة لدعم الاقتصاد الفلسطيني وإقامة المشاريع المختلفة.

- يعتبر هاني الحسن؛ عضو اللجنة المركزية لحركة

فتح، من أكثر المشجعين لفكرة الاتحاد الاقتصادي مع الدول المجاورة كالأردن وسوريا، ما إمكانية تحقيق ذلك؟

■ نجاح هذه الفكرة ممكن، فالإقتصاد العربي يمكنه أن يدعم الاقتصاد الفلسطيني حيث يوجد لدى الأشقاء روح النخوة والدعم والتعاطف، لكن سيطرة الاحتلال على المعابر تبقى عائقاً أمام هذه الرؤية. والآن لا أرى فرصة كبيرة لنجاح هذه الخطوة نتيجة الوضع الراهن وإجراءات الاحتلال على المعابر وإغلاق الطرق داخل الأراضي الفلسطينية مما يزيد التكلفة ويتسبب في تلف البضاعة وصعوبة التنقل والشحن.

كما أن الاحتلال يعاقب المنتج الفلسطيني بالإغلاقات وإعطاء الأولوية للمنتج الإسرائيلي في المعابر والموانئ، ومحاولة إعطاء صورة سيئة للمنتج الفلسطيني في الخارج بعد إعاقته من قبل الاحتلال، الأمر الذي يجعله في جودة سيئة، حيث أن الجانب الفلسطيني يعاني